

## الموازنة تبتعد عن النفط... لتغرق فيه

انشغلت معظم وسائل الإعلام، في خلال اليومين الماضيين، بحدث سعودي بارز، تمثل في إعلان الحكومة موازانتها لعام 2017. وكما كان متوقعاً، فقد سيطرت على عيون غالبية المعجبين بسياسة المملكة، عموماً، واستراتيجيتها الاقتصادية، ومن ورائها ولـي العهد محمد بن سلمان، غشاوة الحديث عن التفاصيل التي حـوـّلـتـهاـ المـواـزـنـةـ،ـ وـعـدـدـ الـمـفـحـاتـ وـالـأـرـقـامـ

نـادـيـنـ شـلـقـ

في الوقت الذي رحـبـ فيه عدد من المراقبين بالتفاصيل غير المسبوقة المدرجة في الموازنة، رد آخرون مشككين بمصداقية الأرقام المقدمة، ومشيرين إلى أن جهود الحكومة لإحداث توازن في موازانتها، في خلال السنوات الأربع المقبلة، لا تزال تعتمد على ارتفاع أسعار النفط، وهو الأمر الذي ينافق ما كان يصبو إليه محمد بن سلمان، عندما أعلن رؤيته لعام 2030، مروـجاـ لاقتصاد بعيد عن النفط.

وفي هذا الإطار، يمكن العودة إلى اتفاق «أوبك» الذي أجري، أخيراً، بين أعضاء المنظمة وغيرها من منتجي النفط، والذي أتى كخشبة خلاص للسعودية. فوفقاً ما كانت قد لفتت إليه صحيفة « ولو ستريت جورنال»، في أيلول الماضي، يقف وراء قرار المملكة بالموافقة على خفض الإنتاج، اعتراف بتداعيات أسعار النفط المنخفضة. وبحسب الصحيفة، فقد توصل المسؤولون السعوديون، بعد مسح آخر المعلومات عن أسواق النفط، إلى خلاصة مثيرة للاستثناء، هي أن «السياسة النفطية للمملكة لم تكن ناجحة».

لذا، التفت وزير الطاقة خالد الفالح، حينها، إلى تقديرات منظمة «أوبك» بأن «التخمة العالمية في إنتاج النفط، ستستمر خلال عام 2017»، ما كان وراء قرع ناقوس الخطر، ولا سيما أن هذا الواقع يحصل في الوقت الذي تشن فيه السعودية عدوانها على اليمن، و« بينما تشهد معايير حياة الطبقة الوسطى، تآكل»، على حد تعبير «لو ستريت جورنال». تحرـكـ الفـالـحـ بـسـرـعـةـ لـتـغـيـيرـ مـسـارـ السـيـاسـةـ السـعـودـيـةـ النـفـطـيـةـ،ـ وبـعـدـ هـاـ كـانـ الـاتـفاـقـ الشـهـيرـ لـمـنـظـمةـ «ـأـوـبـكـ»ـ فـيـ فـيـنـاـ،ـ الـذـيـ تـعـوـلـ السـعـودـيـةـ عـلـىـ أـنـ يـؤـديـ إـلـىـ إـعادـةـ رـفـعـ أـسـعـارـ النـفـطـ عـالـمـيـاـ».

بناءً عليه، تتوقع السعودية أن ترتفع عائداتها النفطية بنسبة 46 في المئة، العام المقبل، بعدما جرى التوصل إلى اتفاق «أوبك». وتترقب أن تحصل على نحو 480 مليار ريال (128 مليار دولار) من بيع

النفط مقارنة بـ 329 ملياراً، في خلال عام 2016، وذلك وفق ما أفادت به وزارة المال في بيان الميزانية. وتستند الميزانية إلى تقدير بأن المنتجين سيخفضون الإنتاج، كما وعدوا، على حد تعبير وزير الطاقة السعودي خالد الفالح. لكن مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في «بنك أبو طبي التجاري»، أشارت في حديث إلى «بلومبرغ» إلى أن الرؤية السعودية لعائدات النفط «تبعد م Catastrophe (أكثر مما يجب)، ولا سيما في ضوء خفضات الإنتاج التي يجب على الرياض تطبيقها كجزء من اتفاق أوبك».

من جهة أخرى، أعلنت السعودية أنها ستعمل على نمو القطاعات التي تدر إيرادات غير نفطية. وهي تتوقع أن تصل في عام 2017 إلى 212 مليار ريال (56 مليار دولار)، مقارنة بـ 199 مليار ريال (53 مليار دولار) كانت متوقعة لعام 2016. ويصل تركيز الحكومة على العائدات غير النفطية، إلى تقديرها أن تصبح نسبتها 50 في المئة من كامل موازنتها في عام 2020. إلا أن جيمس ريف نائب رئيس مجموعة «سامبا» المالية ومقرها في لندن، أعرب عن «دهشته من أن يكون الاقتصاد غير النفطي قد توسع في خلال هذا العام، نظراً إلى ضغط الإنفاق الحكومي»، ويبدو أنه لم يتمكن من إيجاد أساس مقنع لها، سوى الالتفات إلى أن «من المحتمل أن تكون بعض القطاعات المستقلة نسبياً، مثل القطاعات البتروكيميائية، قد حظيت بسنة أفضل مما كان متوقعاً».

إعلان الميزانية يعكس ما يتكون منه الاقتصاد السعودي، حيث غالبية المواطنين يعملون في القطاع العام، كذلك تعتمد الشركات السعودية على اليد العاملة الأجنبية الرخيصة نسبياً، في وقت شهد فيه القطاع الخام توسيعاً وصل إلى واحد في المئة فقط.

وفيما لم ينته الأمر بما جرى إعلانه، أول من أمس، فقد كشفت وثيقة رسمية، نقلتها وكالة «رويترز» أمس، عن خطط لزيادة الإيرادات غير النفطية، عبر رفع الرسوم المفروضة على العاملين الأجانب ومراقبتهم. كذلك من المتوقع أن تنفق 200 مليار ريال (53 مليار دولار) ضمن حزمة تحفيز للقطاع الخاص، على مدى السنوات الأربع المقبلة، في إطار خطتها الهادفة إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

وذكرت الوثيقة أنه سيجري تأسيس صندوق استثماري لتوفير رأس المال لجذب استثمارات القطاع الخاص. إلا أنها لم تتضمن أي تفاصيل بشأن عمليات الصندوق وطبيعة حزمة التحفيز، سوى أنها ستوجه إلى دعم القطاعات التي تعزز النمو الاقتصادي وتتوفر الوظائف لل Saudis. وفيما يبقى الإيهام سيد الموقف هنا، يرى البعض، بناءً على ما تقدم، أن الإنفاق قد يتخطى السنوات الماضية بنسبة عالية، وقد يتخطى الأرقام الواردة في الميزانية.

ويسعى المسؤولون السعوديون إلى إعطاء صورة تمثل أكثر نحو التفاؤل، برغم إشارة وزير المالية محمد الجدعان إلى أن «من المرجح أن تطرق المملكة أبواب أسواق الدين في الربع الأول من السنة المقبلة». وأوضحت «بلومبرغ»، في هذا الإطار، أن «الحكومة التقت بمصارف، وتفاوضت في احتمال بيع السندات الإسلامية أو الصكوك، في الربع الأول من أجل المساعدة على سد العجز في موازنتها».

أما وزير الطاقة خالد الفالح، فقد أكد أن هناك نية لرفع أسعار الطاقة المحلية، موضحاً أنها «ستكون مرتبطة بالأسعار العالمية». ولفت إلى أن هذا الأمر يسري على «أسعار وقود النقل مثل البنزين والديزل، وينطبق على أسعار وقود الطيران والكهرباء». وفيما ستترافق هذه الخطة مع برنامج للتحويلات النقدية، للتعويض على ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، فقد أشار الفالح إلى أنه «بدل الحصول على الوقود والخدمات بأسعار منخفضة نسبياً — أقل من الأسواق العالمية — سيحصلون على النقد، وسيختارون كيف ينفقونه».

من هنا، وفي الوقت الذي يوحى فيه المسؤولون برغبة حقيقة من أجل معالجة المشاكل الهيكلية، فإن الموازنة تكشف عن استعداد الحكومة لاستخدام أكبر لعائدات تصدير النفط، بهدف تعزيز النمو، والاعتماد على الإنفاق التوسيعي، بحسب كريسيين هاويس مدير إحدى الشركات الاستشارية. وقد قال هذا الأخير إنه «من الناحية النسبية، ستبقى عائدات النفط الخطر المسيطر على التقديرات المالية، في المستقبل المنظور».